

منتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد)- والمنظمات غير الحكومية اجتماع الطاولة المستديرة العام نصف السنوي الثالث

15 شباط/فبراير 2022

ملخص الاجتماع

معلومات أساسية/ الغرض من الاجتماع

عقد فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش اجتماع الطاولة المستديرة نصف السنوي الثاني لمنتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية بتاريخ 13 تموز/يوليو 2021. وكان الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو تبادل الأفكار والتوصيات بين المنظمات غير الحكومية العراقية حول الكيفية التي يمكن لفريق التحقيق من خلالها أن يضطلع بولايته على أفضل وجه. وفي بداية هذا الاجتماع، قدّم المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد) السيد كريستيان ريتشر لمحّة عامة عن آخر أنشطة الفريق وحدد خطط العمل ذات الأولوية لعام 2022. وتم تخصيص مساحة لأحد الناجين من المجتمع الأيزيدي لاستعراض التحديات الدائرة التي تواجه مجتمعات الناجين بالإضافة إلى ممثل عن المجتمع المدني من منظمة التحالف من أجل التعويضات العادلة. وأعقب ذلك الجلسة العامة التي قدمت فيها المنظمات غير الحكومية ملاحظات وتوصيات. يوفّر منتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية منبراً للتبادل المستمر للمعلومات بين الفريق والمنظمات غير الحكومية العراقية والدولية. ومن خلال جمع الأدلة وحفظها وتخزينها بما يتماشى مع المعايير الدولية، فإنه يهدف إلى محاسبة أعضاء داعش على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية المرتكبة في العراق.

الكلمة الافتتاحية: السيد كريستيان ريتشر المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد):

وسلّط السيد ريتشر في كلمته الافتتاحية الضوء على الخطوات التي اتخذها منذ تولى مهام منصبه للتعرف على سياق عمل البعثة في العراق، حيث عقد عدداً من الاجتماعات مع السلطات الوطنية وكذلك مع قادة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وحدّد أهدافه الرئيسية منذ وصوله والتي تضمنت:

- الاستماع إلى الجانب العراقي، سواءً في الحكومة أو في السلطة القضائية، بشأن كيفية تعزيز التعاون وتنفيذ ولاية فريق التحقيق (يونيتاد) على نحو أفضل؛
- الوقوف على التجربة المباشرة لعمل الفريق على أرض الواقع، والتي يتم جزء كبير منها بالتعاون مع النظراء العراقيين بشكل يومي؛
- وضع رؤية استراتيجية، بالتشاور مع المعنيين وبما يشمل المجتمع المدني، حول أفضل السبل لدفع عمل فريق التحقيق (يونيتاد) إلى الأمام، من أجل خدمة الهدف الأسمى المتمثل بتحقيق المساءلة وضمان تحقيق العدالة بشأن الجرائم الدولية المرتكبة من جانب تنظيم داعش.

وأشار السيد ريتشر إلى عمله السابق بصفة مدعي عام اتحادي في محكمة العدل الاتحادية في ألمانيا، وأشار إلى أن الهدف من عمل فريق التحقيق (يونيتاد) ليس مجرد إنشاء سجل لجرائم تنظيم داعش، بل محاسبة أفراد التنظيم، الذين ارتكبوا هذه الجرائم الدولية الشنيعة، من خلال المحاكمات القائمة على الأدلة أمام المحاكم المختصة. وشدد على أن ولاية فريق التحقيق (يونيتاد) تتناول الجرائم الدولية وليس الإرهاب، وهذا التمييز أساسي من حيث الآثار القانونية، فضلاً عن مشاركة الضحايا وحقوقهم.

وأكد السيد ريتشر في لقاءاته مع المسؤولين العراقيين أنه وفقاً لولاية فريق التحقيق (يونيتاد)، فإن العراق هو المستفيد الرئيسي من عمل الفريق، وأن هدف الفريق هو أن يرى العراق يلعب دوره الريادي الطبيعي في تعزيز المساءلة عن جرائم داعش الدولية وفقاً للمعايير الدولية وبما يتماشى مع سياسات الأمم المتحدة وفضلي الممارسات. وكما ذكر في إحاطته الأولى لمجلس الأمن الدولي في كانون الأول/ديسمبر، أنه ينبغي الإشادة بالعراق على دوره الرائد حين طلب إنشاء فريق التحقيق (يونيتاد) وتعاونه مع الفريق حتى الآن، حيث ان للعراق دور حيوي في تعزيز المساءلة العالمية عن جرائم تنظيم داعش الدولية، والأهم من ذلك تحقيق العدالة للضحايا والناجين، ومعظمهم من العراقيين.

وشدد المستشار الخاص على أهمية الإشادة بالجهود التي بذلها البرلمان العراقي في اعتماد قانون الناجيات الأيزيديات. وهو ما أشارت له الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميل باتن: "ينص هذا القانون الجديد على تدابير جبر الضرر وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للضحايا/الناجيات من مجتمعات الأيزيديين والتركمان والمسيحيين والشبك من عمليات الاختطاف والجرائم الأخرى بما في ذلك العنف الجنسي الذي ارتكبه تنظيم داعش." كما رحبت بالجهود الهامة التي بذلها الناجون، ولا سيما من جانب المجتمع الأيزيدي، في الدعوة إلى توسعة نطاق هذا القانون ليشمل الأطفال والرجال وكذلك الضحايا/الناجين من المجتمعات المتضررة الأخرى في العراق. وتعدّ المادة رقم 7 من قانون الناجيات الأيزيديات هي الأكثر صلة بولاية فريق التحقيق (يونيتاد)، ويقف الفريق على أهبة الاستعداد للعمل مع وزارة الخارجية لمساعدتها في الكشف عن جرائم داعش الفظيعة في المحافل الدولية ودعم الإجراءات الجنائية.

وأخيراً، أشار المستشار الخاص إلى أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به بالتعاون مع مختلف الجهات في الحكومة العراقية -التنفيذية والقضائية والبرلمان - لضمان تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تقديم تنظيم داعش إلى العدالة عن الفئات التي اقترفها. وحلّص إلى أن فريق التحقيق (يونيتاد) سيواصل العمل مع المجتمع المدني، بروح التعاون العالية، لتقديم الدعم الممكن، والتغلب على أي تحديات من خلال نهج إيجابي وخالق.

مداخلة خاصة: ممثلون عن التحالف من أجل التعويضات العادلة ومجموعات الناجيات من المجتمع الأيزيدي

رحب السيد ريتشر بانضمام السيدة شوخان حمة رشيد أحمد من منظمة المساعدة القانونية للمرأة للتحديث نيابة عن التحالف من أجل التعويضات العادلة، وأيضا بالسيدة سلوى سيدو عمر وهي من الناشطات الأيزيديات وإحدى الناجيات.

تحدثت السيدة شوخان حمة رشيد أحمد بالتفصيل عن عمل (التحالف للتعويضات العادلة) في دعم حكومة العراق لتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات، وأيضاً عن التحديات الراهنة.

وأشارت إلى أن التحالف يدعو إلى تعويضاتٍ شاملة للناجيات عن الفظائع التي ارتكبت خلال صعود تنظيم داعش في العراق. ويسعى إلى توفير مساحة تعاونية لجميع أفراد المجتمعات المتضررة بما في ذلك الشبك، والكاكائين، والمسيحيين، والشيعية والسنة، والأيزيديين. ويهدف إلى تمكين ودعم الناجيات وتعزيز أصواتهن. ويعالج قانون الناجيات الأيزيديات، والذي يُعد خطوةً رياديةً، على وجه التحديد، حقوق واحتياجات الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، في الوقت الذي يعرف تلك الفظائع على أنها جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. ويركز القانون أيضاً على مركزية العدالة الجنائية وأهمية تخليد الذكرى واستمرار الجهود المتعلقة بكشف مصير الأشخاص المفقودين. وأشارت إلى أهمية اتباع نهجٍ مراعي للناجيات في تطبيق القانون. وهذا يتطلب تمويلاً ومشاركة توعوية تتسم بحسن التنظيم والشفافية. ويشدد التحالف على أن المساءلة الجنائية وجبر الضرر أمران متلازمان، مشيرةً إلى أن الناجين لن يحظوا بالشفاء إلا إذا تم تطبيق العدالة بشكل كامل. وأعرب الائتلاف عن رغبته في أن يدعم فريق التحقيق (يونيتاد) تنفيذ القانون، وخاصةً فيما يتعلق بعنصر المساءلة، ودعم المساعي الرامية إلى تضمين الجرائم الدولية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في القانون الوطني العراقي.

وعرضت السيدة سلوى سيدو عمر وجهة نظر الناجين من خلال الإشارة إلى أثر إقرار قانون الناجيات الأيزيديات الإيجابي على سلامة الناجيات النفسية والاجتماعية إضافة إلى المجتمعات الأخرى المتضررة من تنظيم داعش. فقد كانت تلك الخطوة الأولى نحو تحقيق المساءلة والعدالة، وتحقيق مستقبلٍ أفضل للناجيات وغيرهن من المتضررين من التنظيم.

يمنح قانون الناجيات الأيزيديات الأمل في الحصول على عيشٍ كريم بعيداً عن مشقة الحياة اليومية. ومع ذلك، فقد مرَّ عامٌ حتى الآن ولا تزال الناجيات بانتظار بدء تنفيذ القانون وإنشاء المديرية التي من شأنها أن تضمن تفعيله. وتواجه المجتمعات المتضررة تحدياتٍ كبيرة كل يوم بما في ذلك الاحتياج للمأوى والاحتياجات الأساسية. ومن شأن تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات بشكل فعال تمكينهن من التغلب على بعض هذه التحديات وتحسين حالتهن النفسية. وأشارت سلوى أيضاً إلى أهمية الإدارة التي أصدرتها المحكمة الألمانية في جريمة الإبادة الجماعية ضد الأيزيديين، والتي كانت الأولى من نوعها. ورحبت بالجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية، مثل إنشاء التحالف، حيث تسهم في دعم الناجين وضمان تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات. وأكدت كذلك على دور التحالف الذي يبحث في آليات التنفيذ وتقديم الدعم للناجيات من خلال بناء قدراتهن. وأعربت عن أملها في أن يدعم فريق التحقيق (يونيتاد) الجهود التي تبذلها مجموعات مثل التحالف، وأن يأخذ فريق التحقيق بالاعتبار التوصيات التي قدمها الناجون والتحالف. كما حثت السلطات الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على الاستجابة لاحتياجات الناجيات من خلال تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات. وأخيراً، طلبت تعزيز الدعم المقدم لإنقاذ أفراد الأسر المفقودين.

المناقشات العامة

خلال الجلسة العامة من الطاولة المستديرة، قدمت المنظمات غير الحكومية تعليقاتٍ وتوصياتٍ بشأن تعزيز مشاركة فريق التحقيق (يونيتاد) مع المنظمات غير الحكومية وعملها في القضايا ذات الصلة بولايتته. وقدم أعضاء فريق التحقيق (يونيتاد) الملاحظات أدناه رداً على التوصيات آنفة الذكر:

1) تحديث حول أعمال التنقيب في المقابر الجماعية:

يعمل فريق التحقيق (يونيتاد) باستمرار على هذه المسألة وبالتعاون الوثيق مع المديریات المعنية في السلطات الوطنية. وفي الوقت الذي يبذل فيه فريق التحقيق (يونيتاد) جهوداً حثيثة، من المهم أيضاً إنجاز هذه الأعمال بتأنٍ لتفادي إتلاف الأدلة وضمان حفظها بشكل ملائم لغرض استخدامها لاحقاً في المحاكم على شاكلة المحاكمة التي تجري في ألمانيا. وبالنظر لكونها عملية طويلة وصعبة، يتطلب الأمر التحلي بالصبر لضمان إنجازها على نحو سليم، ولتتم تحديد الزفات وترتيب مراسم دفن لائحة للضحايا بعد التعرف على هوياتهم. . وأشار فريق التحقيق (يونيتاد) إلى أن أعمال التنقيب في حردان ستبدأ بتاريخ 22 شباط/فبراير.

2) استخدام الأدلة التي جمعها فريق التحقيق (يونيتاد) في المحكمة الجنائية الدولية:

أشار فريق التحقيق (يونيتاد) إلى العراق ليس دولة طرفاً في المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يعني أنه في الوقت الحالي لا تملك المحكمة اختصاصاً للنظر في جرائم داعش. في الوقت نفسه يواصل الفريق جمع الأدلة وتخزينها بحيث يمكن استخدامها في الملاحقات القضائية الوطنية في البلدان ذات الولاية القضائية المختصة، سواء في العراق أو في دول ثالثة.

3) إمكانية إنشاء محكمة دولية:

البتّ في هذا الشأن أمر من أمور السيادة المنوطة بالعراق، الأمم المتحدة لديها سلطة إنشاء آلية خاصة مماثلة لتشكيل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لكن هذا لا ينطبق على حالة أعضاء تنظيم داعش. والأمر متروك للسلطة التشريعية العراقية لاعتماد إطار قانوني مناسب للتعامل مع جرائم تنظيم داعش كجرائم دولية. وسيقدم فريق التحقيق (يونيتاد) المساعدة والخبرات بناء على طلب السلطات العراقية المختصة، وبالأخص مجلس النواب.

الكلمة الختامية لكريستيان ريتشر، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد):

أعرب السيد ريتشر في كلمته الختامية عن امتنانه للمنظمات غير الحكومية التي شاركت في اجتماعات المنتدى، إضافة إلى أولئك المنخرطين بالعمل مع وحدات التحقيق الميدانية على المستوى التشغيلي وعلى صعيدٍ ثنائي. وشدد على حرصه على اللقاء بممثلي المنظمات غير الحكومية وجاهياً، وأشار إلى احتمالية أن تُجرى الفعالية المقبلة لمنتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية وجاهياً وافترضياً عبر الأنترنت. وأخيراً، شدد على التزام فريق التحقيق (يونيتاد) الصريح بمواصلة العمل مع المنظمات غير الحكومية وجميع المجتمعات المتضررة.